

سياسة الاستثمار الجديدة كرافعة للتخلص من التبعية للموارد النفطية في الجزائر

(دراسة تحليلية)

The new investment policy as a lever to eliminate dependence on oil resources in Algeria (An analytical study)

مشرقي إباري¹ / جامعة وهران 2، mecherki.bari@gmail.com

أ.د حاكمي بوحفص / جامعة وهران 2، hkmbouhafs20@gmail.com

تاريخ النشر: 2026-06-08

تاريخ القبول: 2026-05-19

تاريخ الاستلام: 2026-05-05

ملخص

من خلال هذه الدراسة، سيتم التطرق إلى موضوع لازال في صلب السياسات الاقتصادية في الجزائر، والمتمثل في كيفية التخلص من التبعية لقطاع المحروقات والريع النفطي الذي مازال يحتل مكانة مهمة في تركيبة الناتج المحلي الخام مع الهيمنة على تركيبة الصادرات الجزائرية.

عمدت الجزائر مؤخرا إلى تبني مقاربة جديدة مبنية على ترقية الاستثمار سواء من خلال تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي، أو من خلال إقامة مشاريع اقتصادية ذات بعد استراتيجي في مجال الصناعات الاستخراجية، الإنتاج الفلاحي، قطاع النقل بالسكك الحديدية، مع العمل على ترقية المقاولاتية لما لها من دور في تعزيز الابتكار وحتى التحكم في التكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية: النفط، الريع، استخدام الريع النفطي، الاستثمار، الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL: L53 ، L78 ، M00.

Abstract:

This study will address a topic that remains central to Algeria's economic policies: how to reduce dependence on the hydrocarbons sector and oil revenues, which still constitute a significant portion of the GDP and dominate Algerian exports.

Algeria has recently adopted a new approach focused on promoting investment, both through improving the business environment to attract private investment, both domestic and foreign, and through establishing strategic economic projects in extractive industries, agricultural production, and the railway sector. This approach also emphasizes promoting entrepreneurship, recognizing its role in fostering innovation and technological mastery

Keywords: Oil, rent, use of oil rent, investment, Algerian economy.

Jel Classification Codes : L53 ; L78 ; M00.

¹ المؤلف المرسل: مشرقي إباري، الإيميل: mecherki.bari@gmail.com

I - تمهيد :

منذ النصف الثاني من القرن العشرين، أصبح امتلاك أي دولة لموارد طبيعية واعتمادها عليها بشكل كبير في صادراتها يمثل نقمة وسببا في تراجع اقتصادها وتأثيرها سلبا على باقي القطاعات الاقتصادية، فهذه الاقتصاديات المصنفة اقتصاديات ريعية وتمتلك خصائص متشابهة، أصبحت معرضة لأثر العلة الهولندية بفعل هيمنة القطاع الريعي على اقتصاديتها. وأمام هذه الحقيقة، لجأت بعض هذه الدول إلى تبني سياسات اقتصادية تمكنها من الهروب من شبح العلة الهولندية وذلك بالبحث عن الخيارات التي تمكن من استخدام الريع المتأتي من تصدير الموارد الطبيعية على حالتها على أفضل وجه مما يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة وضمان حقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد.

والاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط، تبحث الجزائر دائما عن الآليات التي تمكنها من تحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية للقطاع النفطي من خلال استثمار الريع النفطي في مجالات مختلفة وفق برامج اقتصادية، إلا أن كل السياسات المنتهجة سابقا لم تحقق الهدف المنشود.

أمام هذا الواقع، تبنت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2020 سياسة استثمارية جديدة وبرامج تنمية مختلفة، انطلاقا من النتائج المسجلة على إثر تطبيق السياسات الاقتصادية السابقة. هذه التحولات تهدف في مجملها إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل التبعية لقطاع المحروقات.

I.1- إشكالية البحث :

في هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية: ما هي آليات وبرامج سياسة الاستثمار الجديدة في الجزائر للتخلص من التبعية للموارد النفطية؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى ارتباط الاقتصاديات الريعية بالعلة الهولندية وكيف يتم التخلص منها؟
- ما مكانة القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي أهم محاور سياسة الاستثمار الجديدة في الجزائر؟

I.2 - فرضيات البحث :

الفرضية الرئيسية: اعتمدت الجزائر سياسة استثمار جديدة تتضمن آليات وبرامج مختلفة، مما يمكنها من التخلص من التبعية للريع النفطي، وتحقيق التنوع الاقتصادي.

فرضيات فرعية: وتتمثل في:

- ترتبط الاقتصاديات الريعية بالعلة الهولندية ارتباطا وثيقا،
- يحتل القطاع النفطي مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري.
- من بين محاور سياسة الاستثمار الجديدة في الجزائر التخلص من التبعية للريع النفطي.

3.I - أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مميزات الربيع النفطي والخيارات المتاحة لاستخدامه، بما يمكن من تحقيق التنوع الاقتصادي والهروب من آثار العلة الهولندية، وكذا التعرف على التحولات الأخيرة في سياسة الاستثمار في الجزائر قصد التخلص من التبعية لقطاع المحروقات والربيع النفطي.

4.I - أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الوقوف على مسعى الحكومة الجزائرية حاليا لتحقيق التنوع الاقتصادي بعيدا عن الربيع النفطي، والذي رغم ما يوفره من موارد للاقتصاد الجزائري، إلا أن ارتباطه بالعلة الهولندية يحول دون تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

5.I - الدراسات السابقة:

تم سابقا تقديم عدة دراسات تخص سياسات وآليات الاستثمار المعتمدة في الجزائر من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية الكبيرة للقطاع النفطي، والتي نذكر منها:

1- دراسة نوي نبيلة (2016)، تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنوع الاقتصادي، مقال بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، وهي دراسة تضمنت نظرة حول النموذج التنموي القائم على عوائد النفط خلال الفترة 2000-2014، تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط، مع عرض النموذج التنموي الجديد، القائم على التنوع لا على ارتفاع أسعار النفط.

2- دراسة عبد الصمد سعودي (2019)، التنوع الاقتصادي لمواجهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري، دراسة تطبيقية نموذج التنوع-هريشمان هرفندل، مقال بمجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة الأغواط، وهذه الدراسة تضمنت أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، وكذا مدى تأثير الموازنة العامة بذلك، مع استعمال مؤشر هريشمان هرفندل لمعرفة درجة التنوع في الاقتصاد الجزائري.

3- زكريا جري ونبيل بن مرزوق (2022)، قياس أثر الإنفاق الاستثماري على الناتج الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة 2000-2020، مقال بمجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة المسيلة، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين الإنفاق الاستثماري والناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2020.

4- الفجوة البحثية: تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة السالفة الذكر في عرض مختلف سياسات الاستثمار المعتمدة في الجزائر من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي و التخلص من التبعية للربيع النفطي، إلا أنها تختلف في كون الدراسة الحالية تتناول سياسة الاستثمار الجديدة التي تم تبنيها في إطار التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر منذ سنة 2020، في حين أن الدراسات السابقة تضمنت السياسات الاستثمارية المعتمدة قبل سنة 2020 والتي لم تحقق هدف التنوع الاقتصادي المنشود.

II-1- ماهية الربع النفطي :

II-1-1- تعريف الربع النفطي :

يعرف الربع النفطي بأنه فائض المداخل النفطية المتأتية من إيرادات بيع النفط الخام بعد خصم كل من الإتاوات المنجمية التي تفرض وفق نسبة معينة، تكاليف الاستثمار والاستغلال، هامش الربح الأدنى الذي يراه المستثمر مقبولا إضافة إلى الأرباح الناتجة عن الأداء التقني والتنظيم الجيد للمستثمر النفطي (Jean Jaque, IKAMA, 2013, p 05).

ويطلق على الجزء الذي تحصل عليه الدولة من حصة الإيرادات النفطية ربعا وليس ربعا لكون الربع النفطي له نفس خصائص الربع الذي تحدث عنه ريكاردو والذي يحدث عندما يكون سعر البيع أعلى من التكلفة الحدية لآخر عنصر إنتاج فعال. في هذا الإطار، ينشأ الربع النفطي من ثلاثة مصادر (Gilles DARNOIS, 2014, p 20 and 21):

- ✓ الربع الناتج عن الاختلاف في تكلفة الإنتاج: فتكلفة إنتاج البرميل من النفط تختلف من دولة إلى أخرى، وتعتبر تكلفة إنتاج النفط في دول الشرق الأوسط هي الأقل تكلفة في العالم إذ تتراوح بين 10 و20 دولار للبرميل وأدنى من النفط المستخرج من المناطق التي تضاريسها وعرة. كما تعتبر تكلفة إنتاج النفط الثقيل الأمريكي غير التقليدي الأعلى تكلفة في العالم بحدود 70 إلى 90 دولار للبرميل،
 - ✓ الربع الناتج عن الاختلاف في نوعية النفط: فسعر النفط يختلف بحسب نسبة الكبريت الموجودة فيه، فالنفط الخفيف الذي تنخفض فيه نسبة الكبريت يباع بسعر أعلى من النفط الثقيل ذو نسبة كبريت مرتفعة، لأن تكرير النفط الثقيل (كبريت مرتفع) تكلفته كبيرة، لأنه يستلزم طاقة أكبر من أجل تكريره وإزالة الكبريت الموجود فيه للحد من انبعاثاته السامة،
 - ✓ الربع الناتج عن الاختلاف في المسافة عن الأسواق: فبيع النفط يتم على أساس تسليمه إلى الزبون في بلد إقامته، وبالتالي فالمنتج البعيد عليه أن يتحمل تكلفة إضافية تقدر بـ 01 إلى 02 دولار للبرميل من أجل نقل النفط.
- فالربع النفطي يعتبر ربعا طبيعيا لارتباطه بعوامل طبيعية وجيولوجية (تكلفة الاستخراج، البعد عن الأسواق ونوعية النفط) ويستفيد منه مالك المورد الطبيعي ممثلا غالبا في الدول.

II-2-1- الخيارات المتاحة لاستخدام الموارد النفطية :

تتجلى في الدول النفطية مشكلة استخدام الموارد النفطية بالشكل الأمثل لاسيما عند ارتفاع سعر النفط وحصول هذه الدول على فوائض مالية هائلة مقارنة بحجم ما تحتاجه لتمويل نفقاتها. وأمام هذه الإشكالية تظهر مجموعة من الخيارات منها (محمد إبراهيم السقا، 2009، ص 12-23):

- ✓ تعميق سياسة الرفاهية الحالية: وذلك عن طريق زيادة مستويات الرفاهية والمستوى المعيشي للجيل الحالي بتبني مجموعة من الإجراءات مثل إلغاء القروض والفوائد المترتبة عنها، إلغاء الفواتير الناتجة عن الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات والشركات العمومية، زيادة الأجور، الرواتب والمنح، ويبرر دعاة هذا الخيار موقفهم بإحلال العدالة بين مختلف طبقات المجتمع وضمان وصول الفوائض إلى عموم الشعب وعدم احتكاره من قبل فئة معينة.

إلا أن هذا الخيار له آثار سلبية من الناحية الاقتصادية، إذ يؤدي إلى هدر المال العام والسير في تكريس الفساد والمحسوبية إضافة إلى ارتفاع مستويات البطالة، كما يساهم في اتكال المواطنين على الحكومة في دفع فواتيرهم وهو ما ستكون الحكومة عاجزة على ضمانه عند انخفاض أسعار النفط.

✓ سداد التزامات الحكومة وتنمية صندوق الأجيال القادمة: ويتجلى هذا الخيار من خلال استخدام الحكومة للفوائض المالية الناتجة عن تصدير النفط في سداد ديونها المختلفة سواء داخليا أو خارجيا، وهو ما سارت عليه الجزائر، فتمكنت من تقليص ديونها السيادية إلى أقل من 05 مليار دولار وهو ما يعادل 04% من إجمالي الناتج المحلي الخام و12% من حجم الصادرات. وقد شملت هذه الخطوة تسديد الديون الداخلية والخارجية على حد سواء، فالدين الداخلي تقلص من 1776 مليار دينار سنة 2006 إلى 814 مليار دينار سنة 2009 وهذه باعتبار الدين الداخلي من الأسباب التي تحول دون إصلاح المؤسسات العمومية الاقتصادية (مجيطة مسعود، 2012، ص 103).

كما لجأت معظم الدول النفطية إلى إنشاء صندوق الأجيال القادمة تحت مسمى الصناديق السيادية لتسيير وإدارة الفوائض النفطية وتمكين الأجيال القادمة من الحصول على جزء منها في ظل مسعاها لتحقيق العدالة ما بين الأجيال في الحصول على عائد الثروة النفطية.

✓ تنوع هيكل الاقتصاد وبناء وخلق مصادر جديدة للتنافسية على المستوى الدولي: يبقى هذا الخيار هو الخيار الأمثل للتخلص من التبعية للريع النفطي عن طريق تشجيع الاستثمار في باقي القطاعات الأخرى من خلال استغلال المزايا التنافسية النسبية والمكتسبة التي تمتلكها. ومن الدول التي اتخذت هذا الاتجاه نجد دولة قطر التي يعتبر اقتصادها اقتصادا ريعيا نفطيا، حيث كان قطاع المحروقات يمثل 61% من الناتج المحلي الخام، 95% من الصادرات و75% من الإيرادات الجبائية. لكن في سنة 2011، وضعت الحكومة القطرية أهداف تمويل الميزانية العامة من مصادر أخرى غير الإيرادات النفطية وهذا في آفاق 2020، إضافة إلى تنوع الاقتصاد القطري وتحريره من التبعية لقطاع المحروقات، وهذا بالاعتماد على جهاز قطر للاستثمار الذي يقوم باستغلال مداخيل الغاز والنفط في الاقتصاد القطري وعلى المستوى الدولي، كما تبنت قطر برنامج قطر نظرة وطنية 2030 والذي من أهم أهدافه تنوع الاقتصاد القطري. (Perla SROUR GANDAN, 2013, p 51 et 52).

II-2- ارتباط الاقتصاديات الريعانية بالعللة الهولندية :

II-2-1- تعريف الاقتصاد الريعاني :

يطلق علماء الاقتصاد على الدول التي تعتمد بشكل كبير في تركيبة ناتجها المحلي الخام أو في تركيبة صادراتها مصطلح الاقتصاد الريعاني أو الدول الريعانية، وأول من استخدم مصطلح الدولة الريعانية هو الاقتصادي حسين مهدي سنة 1970 (استعمل المصطلح باللغة الانجليزية Rentier States) وذلك في إطار أبحاثه حول أنماط ومشاكل التنمية في البلدان الريعانية، دراسة حالة الاقتصاد الإيراني.

وقد قام (Mahdavy) بتعريف الدولة الريعانية على أنها تلك الدولة التي تستقبل أو تتلقى بانتظام ريعا خارجيا، والذي يدفع من أشخاص، مؤسسات أو حكومات أجنبية إلى أشخاص، مؤسسات أو حكومات من بلد معين. كما قام بتقديم عدة أمثلة على الريع الخارجي، فاعتبر المقابل المالي لمرور السفن في قناة السويس، مرور

أنابيب البترول على إقليم دولة معينة إضافة إلى صادرات البترول ريعا خارجيا، مقدما بعض الإحصائيات لبعض الدول التي تصنف على أنها ريعية (قطر، الكويت، البحرين، العراق، إيران و السعودية) و التي تشير إلى ارتفاع القيمة المضافة في الصناعة النفطية بالنسبة للدخل الوطني، هيمنة المداخل النفطية على المداخل الحكومية، كما أن الصادرات النفطية تمثل أغلبية المبادلات التجارية الخارجية، في مقابل انخفاض هذه الإحصائيات بالنسبة لبعض الدول و التي لا تصنف على أنها ريعية مثل الأردن و لبنان- (Mahdavy H, 1970, p 429).432)

تم تطوير هذا المفهوم على يدي الاقتصاديين Beblawi و Luciani سنة 1987 و الذين عرفا الدولة الريعية على أنها الدولة التي تتلقى النسبة الكبيرة من إيراداتها الخارجية تحت شكل ريع (Beblawi H and Luciani, 1987, p 11).

وقد لخص الاقتصادي Beblawi خصائص الدولة الريعية في أربعة خصائص و التي يتم الاعتماد عليها في تصنيف أي اقتصاد على أنه ريعي، و هي (Beblawi H, 1990, p 87-88) :

- الدخل الريعي هو الدخل المهيمن في اقتصاد الدولة، أي أن العائد الريعي يمثل النسبة الأكبر من الدخل الوطني،
- الاقتصاد مرتبط بالريع الخارجي الناتج عن تصدير الموارد الطبيعية، فوجود ريع داخلي ليس معناه عدم وجود قطاع إنتاجي نشيط، ولكن الفئة الريعية تمثل جزءا من الاقتصاد والجزء الآخر يمثلته الفئة الإنتاجية، في حين أن الريع الخارجي لا يتواجد إلا في غياب قطاع إنتاجي محلي قوي يمكنه امتصاص العرض الموجود من الموارد الطبيعية،
- القطاع الريعي يشغل فئة صغيرة من المجتمع (انخفاض اليد العاملة)،
- الحكومة هي المتلقي الرئيسي للريع في الاقتصاد إذ أن النخبة الحاكمة تستفيد بصفة أكبر من الريع مقارنة ببقية الطبقة السياسية لتصبح بذلك قوة اقتصادية تعمل على البقاء في الحكم، إلا أن هذا لا يمنع من توزيع جزء من الريع على السكان.

II-2-2- أثر العلة الهولندية في الاقتصاديات الريعية

لطالما مكنت حيابة الموارد الطبيعية حكومات الدول، المصنفة على أنها اقتصاديات ريعية، من كسب عائدات مالية ساهمت بنسب مختلفة في تمويل إنفاقها كليا أو جزئيا، إلا أن زيادة الريع في بعض الدول نتيجة اكتشافات جديدة لهذه الموارد أو زيادة سعرها في الأسواق العالمية، أثر سلبا على مؤشرات هذه الاقتصاديات نتيجة التبعية للريع الطبيعي. هذه الحالة أطلق عليها المفكرين ما يسمى بالعلة الهولندية أو المرض الهولندي عن طريق تقديم دراسات ونماذج تعكس نقمة الموارد الطبيعية.

العلة الهولندية أو المرض الهولندي هو مصطلح اقتصادي استخدم لأول مرة باللغة الإنجليزية DUTCH DISEASE من قبل المجلة الاقتصادية الانجليزية THE ECONOMIST ، سنة 1977، و هذا في إطار النقاش الدائر في بريطانيا حول المشاكل الاقتصادية المحتملة مواجهتها على اثر اكتشاف مواقع نفطية، عن طريق تسليط الضوء على التغيرات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الهولندي بعد قرار الحكومة الهولندية باستغلال الاحتياطات النفطية الكبيرة في موقع SLOCHTEREN إضافة إلى ارتفاع سعر البرميل من النفط كنتيجة للأزمة النفطية لسنة 1973، حيث يظهر مبدئيا أنه ستكون هناك آثار ايجابية على مؤشرات الاقتصاد الهولندي (THE ECONOMIST 1977 , p 82).

فمجلة THE ECONOMIST قدمت تشخيصا للاقتصاد الهولندي قبل زيادة عائد الصادرات النفطية والتغيرات التي عرفت المؤشرات الاقتصادية الكلية بعد هذه الزيادة بداية السبعينات من القرن الماضي، حيث تم تسجيل ما يلي:

- تراجع المؤشرات الاقتصادية الداخلية: ويتجلى ذلك من خلال:
 - ارتفاع معدل البطالة من 1,1 % سنة 1970 إلى 5,1 % سنة 1977 مع تسجيل تراجع ب 16% في حجم العمالة بالقطاع الصناعي خلال نفس الفترة،
 - عدم ارتفاع حجم النشاط الصناعي منذ سنة 1974،
 - انخفاض الاستثمار الخاص ب 15 %،
 - تراجع حصة الأرباح في الناتج الوطني من معدل متوسط يقدر ب 16,8 % خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى 1970 إلى معدل لا يتجاوز 3,5 % بداية السبعينات.
- نمو عائد المبادلات التجارية الخارجية: بعد أن سجل الحساب الجاري للميزان التجاري عجزا سنويا ب 130 مليون دولار خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى غاية 1971، أصبح رصيده موجب (فائض) ب 2 مليار دولار بين سنتي 1972 و 1973.

فزيادة الربح البترولي أحدثت مفارقة في الاقتصاد الهولندي، فرغم تأثيره الإيجابي على رصيد الميزان التجاري والذي أصبح يسجل فائضا بعد فترة من العجز، إلا أنه كان له تأثير سلبي على باقي المؤشرات الاقتصادية الداخلية (البطالة، الإنتاج الصناعي، الاستثمار الخاص، نسبة الأرباح التي تعتبر محرك الاستثمار...) والتي تنعكس بدورها على أداء الاقتصاد بأكمله دافعة إياه إلى التراجع من خلال إصابته بالعلة الهولندية، والتي لا يمكن أن تحدث إلا ظل توفر فرضيات معينة ووجود آثار تؤدي إلى حدوثها.

نظرية العلة الهولندية جاءت من أجل تسليط الضوء على الآثار السلبية على المؤشرات الاقتصادية الريفية نتيجة زيادة الربح الطبيعي (البترولي في الحالة الهولندية)، وذلك في ظل توفر شروط وفرضيات، و التي إن تعددت حسب النماذج إلا أنه يمكن حصرها في: (عبد القادر دربال، مختار دقيش، 2011، الصفحة 112)

- 1- أسواق السلع وعناصر الإنتاج تعمل في إطار المنافسة التامة والكاملة، فعوامل الإنتاج (رأس المال والعمل) متوفرة ومستخدمة بصفة كلية،
- 2- الاقتصاد مفتوح أمام التبادل الدولي وذلك بوجود حرية التصدير والاستيراد علما أن هذا الاقتصاد لا يؤثر على العرض والطلب الدوليين لأن حجمه صغير،
- 3- حرية تنقل عنصر العمل بين القطاعات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني، في حين أن بقية عناصر الإنتاج (عنصر رأس المال) يفترض أنها خاصة بكل قطاع اقتصادي،
- 4- تقسيم القطاعات الاقتصادية إلى ثلاث قطاعات:
 - القطاع التقليدي LAGGING SECTOR: ويمثل مجمل القطاعات (الفلاحية والصناعية) التي تنتج مختلف السلع الموجهة للاستهلاك سواء داخليا أو خارجيا من خلال تصديرها، فهذا القطاع يواجه منافسة دولية باعتبار أنه يمكن استيراد هذه السلع في ظل انفتاح السوق على العالم الخارجي.
 - القطاع المنجمي BOOMING SECTOR: و تتولى مؤسسات هذا القطاع التنقيب، اكتشاف و استغلال كامل الثروات المعدنية والطاقوية الموجودة في باطن إقليم البلد، و هذا القطاع قد يكون موجودا من قبل، أو يكون حديث النشأة من خلال اكتشاف آبار و مناجم تحتوي على موارد طاقوية أو مواد أولية معدنية، كما أن هذا

القطاع و حسب التحاليل النظرية المقدمة في هذا الشأن هو قطاع منتعش و في توسع، نتيجة التطور التقني في استغلال المناجم و آبار مواد الطاقة، ارتفاع أسعارها بفضل ارتفاع الطلب العالمي واكتشاف مواقع جديدة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الاستغلال و الإنتاج في مقابل ارتفاع الإيرادات وبالتالي انتعاش القطاع.

هذا القطاع إضافة إلى القطاع السابق ينتجان سلعا قابلة للتبادل إذ يمكن تسويقها داخليا عن طريق التجارة الداخلية أو استيرادها وتصديرها عن طريق التجارة الخارجية.

- القطاع غير التبادلي NON TRADABLE SECTOR: ويمثل المنتجات والخدمات غير القابلة للتبادل والتسويق دوليا، وهذا نظرا لطبيعة هذه المنتجات أو نظرا للتشريع الوطني الذي يمنع تبادلها خارجيا، إلا أن أسعارها تتحدد داخليا وفق قانون العرض والطلب.

فمن خلال تصنيف هذه القطاعات، يتجلى مدى التركيز على الاقتصاد الحقيقي مقارنة بالاقتصاد النقدي في التحليل، فهذا الأخير يستخدم فقط للتعبير عن الأسعار دون أن يكون هناك أثر على الجانب النقدي مثل التضخم.

و استنادا إلى هذه الفرضيات و غيرها، تعددت الدراسات و النماذج الاقتصادية التي تعالج العلة الهولندية مثل أعمال (Corden (1983a, 1983b et 1984)، NEARY ET PURVIS (1982)، Bruno (1982)، Corden et Neary (1982) و الذي يعتبر من أشهر النماذج الاقتصادية التي تقدم تحليلا لأثر زيادة الربح على الاقتصاد، VAN WIJNBARGEN (1984)، Bruno et Sachs (1982)، و غيرها من الدراسات (Marie Pierre Arzelier, 1999, p 119-137).

II-2-3- سياسات الهروب من العلة الهولندية في الاقتصاديات الريفية:

توصل عدد من الدول الريفية من التخلص كليا أو جزئيا من آثار العلة الهولندية من خلال إتباع مجموعة من السياسات الاقتصادية و التي نذكر منها (نوري محمد عبيد الكصب، 2015، ص 35-36):

- سياسة الحد من أثر حركة عوامل الإنتاج والمتمثلة في رأس المال والعمل، وذلك عن طريق استخدام نظام مركزي لتشكيل الأجور بهدف الحد من ارتفاع الأجور في مختلف القطاعات وضمان الربح الطبيعي في القطاع الأكثر فعالية والذي له القدرة على الترابط الأمامي والخلفي مع القطاعات الأخرى،
- سياسة الحد من أثر الإنفاق وتسديد الديون الخارجية إضافة إلى إنشاء صندوق للاستثمار لحماية الاقتصاد من الطلب الزائد مقارنة بعدم زيادة الإنتاج المحلي مما يمكن من السيطرة على سعر العملة المحلية، وهذا ما لجأت إليه عدة دول ريفية التي قامت بإنشاء صناديق سيادية،
- سياسة الحد من أثر الخسارة غير المباشرة من خلال تشجيع تراكم الخبرات الوطنية في القطاع الاستراتيجي وتعزيز استخدامها بدل الخبرات الأجنبية وزيادة الاستثمار في مراكز الأبحاث التي تتولى التحكم وتطوير التكنولوجيا المستخدمة مما يمكن من خلق قاعدة تصديرية متنوعة لها القدرة على المنافسة وليس لها تبعية للخارج،
- سياسة توجيه الموارد إلى التنمية الاقتصادية عامة والمستدامة خاصة فضلا عن سياسة تحفيز البعثات الأجنبية ورفع عدد ساعات العمل في التدريس والبحث العلمي،

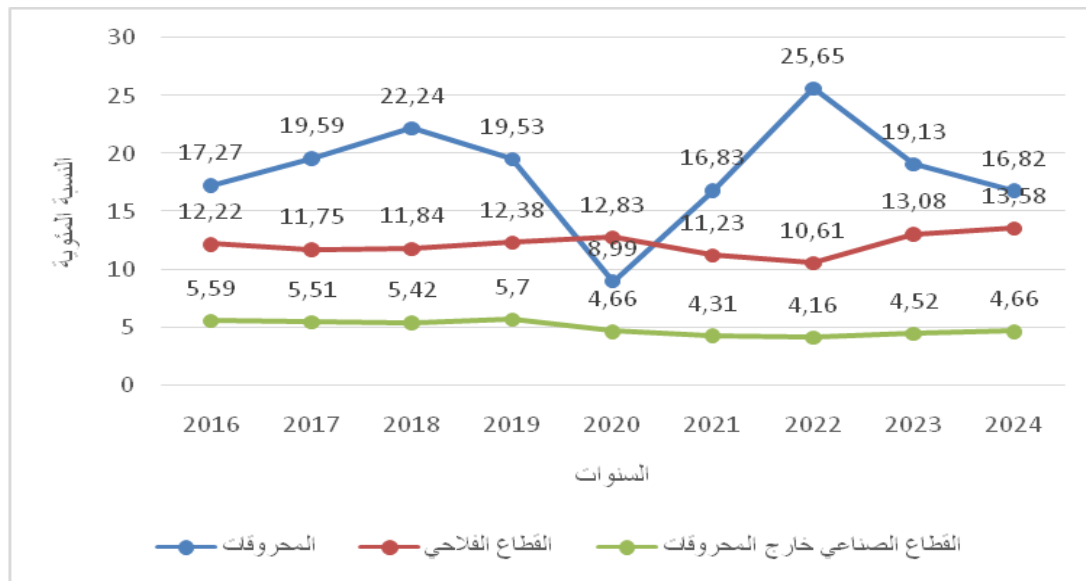
- سياسة المفاضلة بين جدوى استخدام فائض الربح في الاستثمار في الاقتصاد المحلي أو في الاستثمار خارجيا لاسيما عن طريق صناديق الاستثمار،
- سياسات سوق العمل من خلال تبني نظام مركزي للتفاوض حول الأجور يشمل مختلف النقابات والمستثمرين في مختلف القطاعات لتحقيق اقتصاد متنوع محمي من آثار تقلبات أسعار المواد الأولية المصدرة.

II-3- مكانة القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري:

رغم تأثر قطاع المحروقات في الجزائر بأسعار برميل النفط في الأسواق الدولية، إلا أنه مازال يحتل المراتب الأولى في قائمة القطاعات الاقتصادية الوطنية، سواء من حيث الإنتاج والمساهمة في الناتج المحلي الخام، أو من حيث الصادرات وكذا المساهمة في ميزانية الدولة عن طريق الجباية البترولية.

فمن خلال استغلال التقارير السنوية لبنك الجزائر، نجد أن قطاع المحروقات يحتل المرتبة الثانية في التوزيع القطاعي للناتج الداخلي بالأسعار الجارية، بنسبة تقدر بـ 25,65 % سنة 2022، مقابل نسبة 19,13 % سنة 2023 وبنسبة 16,82 % سنة 2024، إذ نجد أن مساهمته تتجاوز تلك المسجلة بالنسبة للقطاعات المنتجة الرئيسية المتمثلة في القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات، وذلك وفق ما يبينه الشكل التالي: شكل رقم 01: نسبة مساهمة القطاعات المنتجة الرئيسية في الناتج المحلي الخام في الجزائر

خلال الفترة 2016-2024 (%)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

كما تؤثر نسبة نمو قطاع المحروقات على النسبة الإجمالية لنمو الاقتصاد الجزائري، فنجد على سبيل المثال أنه في سنة 2023، ارتفعت نسبة نمو الناتج المحلي الخام من 3,6 % إلى 4,1 %، تزامنا مع ارتفاع نسبة نمو قطاع المحروقات من 5,3- % إلى 4,9 %، في حين أنه في سنة 2024 انخفضت نسبة نمو الناتج المحلي الخام إلى 3,6 % تزامنا مع انخفاض نسبة نمو قطاع المحروقات إلى 2,9- %.

من جانب تلعب الجباية البترولية المتأتية من القطاع النفطي، دورا رئيسيا في تمويل الخزينة العمومية وتغطية النفقات العمومية، إذ تشكل موردا هاما في تركيبة إيرادات ميزانية الدولة، وفق ما هو مبين في الجدول التالي:

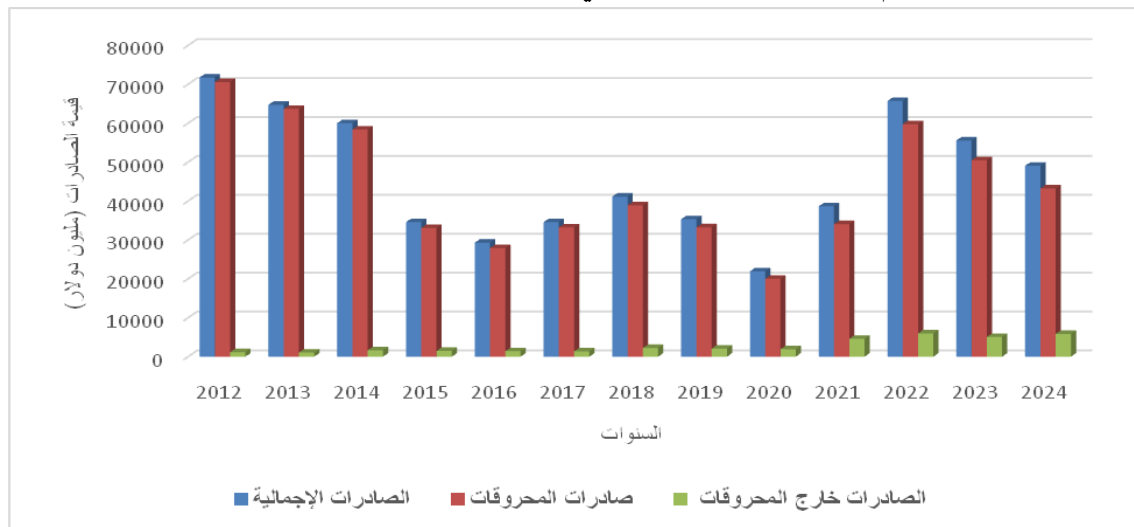
جدول رقم 01: مساهمة الجباية البترولية في إيرادات ميزانية الدولة خلال الفترة 2016-2026 (ألف دينار)

السنة	مجموع الإيرادات العامة للدولة	الجبائية البترولية	نسبة مساهمة الجباية البترولية في إيرادات ميزانية الدولة
2016	4.747.430.000	1.682.550.000	%35,44
2017	5.635.514.000	2.200.120.000	%39,04
2018	6.714.265.000	2.776.218.000	%41,34
2019	6.507.907.648	2.714.469.557	%41,71
2020	6.289.723.000	2.200.325.000	%34,98
2021	5.328.182.426	1.919.231.097	%36,02
2022	5.683.221.481	2.103.909.240	%37,01
2023	7.901.915.118	3.298.478.686	%41,74
2024	9.105.304.743	3.512.339.213	%38,57
2025	8.523.063.673	3.453.962.710	%40,52
2026	8.009.025.302	2.697.881.738	%33,68

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قوانين المالية الخاصة بالسنوات من 2016 إلى 2026.

أما فيما يخص مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الجزائرية، فمازال يهيمن على تركيبة الصادرات الجزائرية، وإذ رغم انخفاض نسبة مساهمة المحروقات في الصادرات الإجمالية من 98,31% سنة 2011 إلى حدود 94% سنة 2019، لتصل إلى حوالي 88% سنة 2024، نتيجة السياسة الجديدة المعتمدة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن الصادرات النفطية مازالت تؤثر على حجم ومعدل تغير مجمل الصادرات الجزائرية، وهذا وفق ما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 2: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2024 (مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

II-4- السياسة الاستثمارية الجديدة في الجزائر لتحقيق التنوع الاقتصادي:

في ظل عدم تحقيق الهدف الأساسي من تبني مختلف السياسات والبرامج الاقتصادية السابقة، والمتمثل في التخلص من التبعية للقطاع النفطي وهروب من آثار العلة الهولندية، لجأت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2020 إلى تبني برنامج اقتصادي جديد يركز على مراجعة الترسانة القانونية التي تنظم النشاط الاقتصادي في الجزائر عامة والاستثمار خاصة، من جهة، وتبني سياسة وبرنامج يعتمد على إقامة مشاريع استثمار استراتيجية، من جهة أخرى.

II-4-1- مراجعة الترسانة القانونية المنظمة للاستثمار:

أ- إصدار قانون جديد للاستثمار:

يهدف تحسين مناخ الاستثمار وتوفير عوامل جاذبية الاستثمار سواء الخاص الوطني أو الأجنبي، تم تبني القانون رقم 18-22، المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، إضافة إلى النصوص التنظيمية التي حددت كيفيات تطبيق بعض بنوده، والتي ترمي في مجملها إلى ترقية النشاط الاستثماري.

في هذا السياق كرس القانون الجديد مجموعة من الضمانات القانونية التي تحمي المستثمر في الجزائر، مثل مبدأ حرية الاستثمار، ضمان الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية، تكريس مبدأ الضمان التشريعي كما أن المستثمر يحتفظ بالحقوق والمزايا المكتسبة بطريقة قانونية بموجب التشريعات السابقة لهذا القانون. كما كرس أيضا حماية الملكية الفكرية وهو ما سيساهم بالدفع بالاستثمارات الإبداعية والابتكارية التي تمكن من تحسين نوعية المنتجات وزيادة حجم الإنتاج الوطني (بن عبید سہام، 2023، ص 523-524).

كما تضمن القانون مجموعة من الأنظمة التحفيزية يأتي في مقدمتها نظام القطاعات، نظام المناطق ونظام الاستثمارات المهيكل، على أن تستفيد المشاريع المسجلة في إطار هذه الأنظمة من امتيازات وإعفاءات جبائية خاصة، إضافة إلى الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية الممنوحة لمجمل الاستثمارات:

-نظام المناطق: تحديد مجموعة من المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، وتتمثل في بلديات تابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير، مجموعة من البلديات التي تتطلب مرافقة خاصة من الدولة، وبلديات تمتلك إمكانات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين، بإقرار هذا النظام يضمن التوازن الإقليمي للتنمية في إطار بعدها الوطني (المرسوم التنفيذي رقم 301-22 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 الذي يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار).

-نظام القطاعات: يخص الاستثمارات المنجزة في إطار النشاطات التالية: المناجم والمحاجر، الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائية، الخدمات والسياحة، الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهذا في مقابل تحديد قوائم النشاطات والسلع والخدمات غير القابلة للاستفادة من المزايا (المرسوم التنفيذي رقم 300-22 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 الذي يحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات غير القابلة للاستفادة من المزايا وكذا الحدود الدنيا من التمويل للاستفادة من التحويل).

-نظام الاستثمارات المهيكل: تمثل الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة (المادة 30 من القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار).

أما عن المعايير المحددة للاستفادة من التحفيزات الممنوحة في إطار هذا النظام، فيشترط مستوى مناصب العمل والذي يجب أن يفوق خمس مئة منصب عمل، إضافة إلى قيمة الاستثمار والتي يجب أن تساوي أو تفوق عشرة ملايين دينار (لغنج مباركة، 2023، ص 65).

ب- مراجعة القاعدة 49-51:

في ظل نفس التحولات الاقتصادية، قامت الجزائر بمراجعة تطبيق القاعدة 49-51 بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، والتي تم إقرارها في الجزائر بموجب أحكام المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والتي تنص على أنه "لا يجوز إنجاز الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلا في إطار الشراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة 51 على الأقل من الرأسمال الاجتماعي"، والتي تم تكريسها من خلال المادة 66 من قانون المالية لسنة 2016 (القانون رقم 15-18 المتضمن قانون المالية لسنة 2016).

تمت مراجعة هذه القاعدة من خلال إقرار المشرع الجزائري للمادة 109 من قانون المالية لسنة 2020، والتي تضمنت تعديل المادة 66 من قانون المالية 2016، التي أصبحت تنص على أنه ترتبط ممارسة أنشطة إنتاج السلع والخدمات التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني بتأسيس شركة خاضعة للقانون الجزائري بحوزة المساهم الوطني المقيم نسبة 51 بالمائة على الأقل من رأسمالها وهي المادة التي تم إلغاؤها بدورها في قانون المالية التكميلي لسنة 2020، والذي أقر في مادته 49، أنه باستثناء أنشطة شراء وبيع المنتجات وتلك التي تكتسي طابعا استراتيجيا، التابعة للقطاعات المحددة في المادة 50 أدناه، التي هي خاضعة لمشاركة المساهمين الوطنيين بنسبة 51%، فإن أي نشاط آخر لإنتاج السلع والخدمات مفتوح للاستثمار الأجنبي دون الالتزام بالشراكة مع الطرف المحلي (القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو 2020، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020).

تم التراجع عن اعتماد القاعدة 49-51 لعدة اعتبارات أبرزها مقتضيات تشجيع المستثمرين الأجانب على لوج السوق الاستثمارية الوطنية الجزائرية، وضرورة معالجة إشكالية التمويل المحلي للاستثمارات الأجنبية. (فاتح خلاف، 2021، الصفحة 93).

II-4-2- إقامة مشاريع استثمار إستراتيجية :

أما في الجانب الميداني، فقد تبنت اعتمدت الجزائر مقاربة متعددة الأبعاد بهدف تنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وفق محاور ومسارات مختلفة، نذكر منها:

أ- بعث الصناعة الاستخراجية:

شرعت الحكومة الجزائرية في إقامة مشاريع كبيرة تتعلق باستخراج الموارد المنجمية وتحويلها، سواء لتغطية الطلب الوطني أو توجيهها إلى التصدير في خطوة تهدف إلى تحقيق استغلال أمثل للموارد المنجمية وزيادة حجم الصادرات خارج المحروقات، وتمثل وأهم هذه المشاريع في:

-مشروع غار جبيلات بتندوف: ويتمثل في استخراج خام الحديد من منجم غار جبيلات بولاية تندوف الذي يتوفر على احتياطي يقدر بـ 3,5 مليار طن منها 1,75 مليار طن قابلة للاستغلال المباشر، إضافة إلى إقامة وحدة تحويلية على مستوى ولاية بشار، على أن يمر هذا المشروع الهيكلي بعدة مراحل من 2022 إلى 2040 (منصة الطاقة المتخصصة):

المرحلة الأولى: 2022-2025: يتم خلالها استخراج من 02 إلى 03 مليون طن من الخام ونقله برا من بشار وشمالها من أجل تحويله وتهيئته.

المرحلة الموالية، ابتداء من 2026: حيث سيتم استغلال المنجم بطاقة كبرى تسمح باستخراج من 40 إلى 50 مليون طن سنويا، وذلك مباشرة بعد انجاز خط السكة الحديدية.

-مشروع بلاد الحدية- جبل العنق بتبسة: يحتوي منجم بلاد الحدية على 2,8 مليار طن من الفوسفات، وقد تم عقد شراكة جزائرية صينية لاستغلاله (شركة أسمدال ومناجم الجزائر وشركة ووهان ويونان تيان آن الصينية)، باستثمارات تقدر بـ 7 مليار دولار، ويتوقع أن يتم إنتاج 10 مليون طن سنويا من الفوسفات الخام، 06 مليون طن من مركبات الفوسفات و04 مليون طن من الأسمدة (منصة الطاقة المتخصصة).

-مشروع تالا حمزة- واد أميزور بولاية بجاية: وهو مشروع بقيمة استثمارات تقدر بـ 400 مليون دولار، بالشراكة بين شركة سونارام الجزائرية وشركة تيرامين الأسترالية، ويتوقع أن يتم إنتاج سنويا 170 ألف طن من الزنك المركز و30 ألف طن من الرصاص (منصة الطاقة المتخصصة).

وبالرغم من أن الأمر يتعلق باستغلال موارد منجمية طبيعية، إلا أن المقاربة المعتمدة تعتمد على اللجوء إلى الصناعة التحويلية للمعادن المستخرجة وإدماجها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، بما يساهم في رفع قيمتها بدل تصديرها في شكلها الخام، بقيم منخفضة.

ب- تعزيز الشراكة في القطاع الفلاحي:

يهدف تقليص فاتورة الواردات من المواد الغذائية والتي قاربت 10 مليار دولار سنة 2023، قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات مع شركات أجنبية رائدة عالميا في مجال إنتاج المواد الغذائية لاسيما الواسعة الاستهلاك، وهو الأمر الذي سيمكن من نقل تجارب هذه الدول وكذلك التكنولوجيا المستعملة من طرفها.

نذكر من هذه المشاريع، مشروع بلدنا، إذ تم إبرام ثلاث اتفاقيات مع الشركة القطرية بلدنا من أجل إنجاز مشروع متكامل لإنتاج الحليب المجفف بولاية أدرار على مساحة تقدر بـ 117.000 هكتار، على أن يتم تجسيد المشروع بالشراكة بين الصندوق الوطني للاستثمار والشركة القطرية (موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري).

تبلغ قيمة الاستثمارات في هذا المشروع 3,5 مليار دولار، لتربية الأبقار، وهو المشروع الذي سيسمح بإنتاج 50% من الاحتياجات الوطنية للجزائر من مسحوق الحليب، إضافة إلى تزويد السوق المحلية باللحوم الحمراء إذ يتوقع أن يصل عدد الأبقار 270 ألف رأس وإنتاج 1,7 مليار لتر سنويا. يقوم هذا المشروع على إقامة مستثمرات باستخدام أحدث التقنيات وأفضل الممارسات في تسيير الثروة الحيوانية وسلوكها، كما تساهم المزارع الكبرى المدمجة في تقليل تكاليف الإنتاج بفضل التحكم في مختلف مراحل الإنتاج (موقع شركة بلدنا القطرية).

كما تم بتاريخ 06 جويلية 2024، التوقيع على اتفاقية إطار بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والمجمع الإيطالي بونيفيشي فيرايزي، لإنجاز مشروع متكامل لإنتاج الحبوب والبقوليات بقيمة 420 مليون يورو، وهو المشروع الذي سيتم تجسيده من طرف الصندوق الوطني للاستثمار و الشركة الإيطالية BF SPA، وذلك على مساحة 36 ألف هكتار بولاية تيميمون، ستخصص لإنتاج القمح والعدس والفاصوليا المجففة والحمص، إضافة إلى تشييد وحدات تحويلية لتصنيع العجائن الغذائية وصوامع التخزين وهياكل حيوية أخرى. (موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري)، علما أن المساهمة في هذه المشاريع تتم بنسبة 51% من طرف الصندوق الوطني للاستثمار و 49% من طرف الشريك الأجنبي، لكون الأمر يتعلق بالأمن الغذائي وهو مجال استراتيجي حيوي.

ج- توسيع شبكة النقل بالسكك الحديدية:

تبنت الحكومة الجزائرية مقارنة جديدة تعتمد على تعزيز قطاع النقل من خلال إقامة مشاريع تهدف إلى ربط كل مناطق الوطن بشبكة السكك الحديدية، بما في ذلك ربط مناطق النشاط الإستراتيجية من مناجم ومصانع إنتاج وتحويل بمواني التصدير.

يأتي على رأس هذه المشاريع، مشروع خط السكك الحديدية وهران غار جبيلات على مسافة 1650 كلم، فبعد انجاز الخط الرابط بين وهران وبشار سابقا ودخوله حيز الخدمة، تم تجهيزه بأحدث أنظمة الاتصالات والإشارة، كما تم انجاز الخط الرابط بين بشار وغار جبيلات على مسافة 950 كلم في أجال استثنائية قدرت بثلاثين (30 شهر)، ودخوله حيز الخدمة شهر فيفري 2026.

يندرج أيضا في هذه الإستراتيجية مشروع إنجاز خط السكك الحديدية الرابط بين عنابة و بلاد الحدة على مسافة 422 كلم، ويتم حاليا استكمال أشغال العصرية والازدواجية وتصحيح المسار من أجل الرفع من السرعة والقدرة الاستيعابية، حيث تم استكمال انجاز بعض المقاطع مثل المقطع الرابط بين جبل العنق ووادي الكبريت على مسافة 152 كلم ويتم حاليا استكمال المقاطع المتبقية (موقع الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية).

ويتوقع أن يدخل خط السكك الحديدية بلاد الحدة-عنابة حيز الاستغلال خلال سنة 2027، مع برمجة خط استراتيجي جديد يربط الجزائر العاصمة- الأغواط- غرداية- المنيعة- إن صالح وتمنراست، المتوقع دخوله حيز الاستغلال بنهاية سنة 2028 (بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 19 فيفري 2026).

فخط السكك الحديدية وهران غار جبيلات يسمح بنقل خام الحديد المستخرج من منجم غار جبيلات إلى مصنع التحويل ببشار، وبعد ذلك إلى مصانع الإنتاج بوهراة وتصدير الحديد المنتج عبر ميناء وهران، وينطبق الأمر على خط بلاد الحدة-عنابة الذي سيمكن من نقل الفوسفات المستخرج إلى وحدات التحويل والإنتاج، وبعد ذلك إلى ميناء التصدير بعنابة، في إطار مقارنة متكاملة لبعث وترقية الصناعة الاستخراجية والتحويلية في الجزائر، إضافة إلى تعزيز قطاع النقل باعتباره شريان كل اقتصاد.

د- ترقية المقاولاتية والتوجه نحو اقتصاد المعرفة:

تجسد هذا التوجه من خلال تخصيص حقيبة وزارية تكلف باقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة (منتدبة في البداية و مكتملة الصلاحيات بعدها) مع إنشاء لجنة وطنية تتولى منح علامات "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و حاضنة أعمال"، إضافة إلى المساهمة في تشجيع المشاريع المبتكرة و ترقيتها و كذلك المشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة (المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامات م "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها).

إن مرافقة الدولة للمؤسسات الناشئة لم تقتصر على الامتيازات الجبائية، التوجيه، التكوين والاستشارة، بل تعداها إلى الدعم المالي عبر الصندوق الجزائري لتمويل الشركات الناشئة، والذي تم الإعلان عن إنشائه رسميا خلال الطبعة الأولى من مؤتمر "ألجيريا ديسربت" عام 2020، وفي سنة 2021، تم تفعيل آلياته ومباشرة أولى استثماراته لدعم المشاريع المبتكرة والشركات الناشئة بالاعتماد على أدوات تتلاءم مع رأس المال المخاطر (موقع صندوق الشركات الناشئة الجزائرية).

فآلية التمويل المعتمدة تقوم على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض، أي تمويل الشباب عن طريق المخاطر مع تقاسم الأرباح والخسائر ودون المطالبة بتقديم ضمانات عينية هم أصلا لا يمتلكونها (عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، 2021، الصفحة 43).

فالصندوق الذي تأسس بالشراكة مع ستة بنوك عمومية (بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط)، يعمل كمحفز للمنظومة الاقتصادية من خلال إضفاء الاحترافية على عملية التقييم (المنتج، السوق، نموذج العمل، الحوكمة) وتسريع قرارات الاستثمار، وتوفير مرافقة قابلة للقياس لما بعد الاستثمار من استشارات عملية، إتاحة شبكة الشركاء، التحضير للتصدير و دعم النمو، كما تم وضع آلية استثمارية بالتعاون مع الصندوق الوطني للاستثمار في إطار صناديق، بمخصصات استثمارية تصل 150 مليون دينار جزائري للمشروع الواحد، وذلك حسب الاحتياجات و مرحلة النمو (موقع صندوق الشركات الناشئة الجزائرية).

وإلى غاية نهاية 2025، تم استقبال 963 شركة، معالجة 445 طلب تمويل تخص أكثر من 20 مجال نشاط، مع تسجيل 1.3 مليار دينار تم استثمارها في الشركات الناشئة، وتغطية 41 ولاية، وذلك في مقابل 38 مشروع تم تمويله سنة 2021 بمبلغ 400 مليون دينار.

سمح هذا المسعى بتعدد القطاعات التي ولجت إليها الشركات الناشئة التي تركز على التكنولوجيات الحديثة في نشاطها، مع تسجيل معدلات نمو مرتفعة أو مستقرة، وذلك وفق ما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 2: التوزيع القطاعي للشركات الناشئة في الجزائر بداية 2026

القطاع	الحصة	الاتجاه
التجارة الإلكترونية	18%	توطيد مستقر
التكنولوجيا المالية	15%	نمو مرتفع
البرمجيات كخدمة موجهة للشركات	12%	نمو مرتفع
التقنيات الفلاحية	10%	صعود
التكنولوجيا العلمية	9%	مستقر
التقنيات الصحية	8%	صعود
اللوجستيك والتنقل	7%	مستقر
التكنولوجيا النظيفة والطاقت	5%	صعود
السياحة الرقمية	4%	مستقر
أخرى	12%	مختلف

المصدر: موقع المنصة المتخصصة في الشركات الناشئة upgrowth.dz.

IV- الخاتمة :

من خلال ما سبق، يتبين أن الجزائر اعتمدت سياسة استثمارية جديدة من أجل التخلص من التبعية للقطاع النفطي وتحقيق التنوع الاقتصادي من خلال مراجعة الترسنة القانونية المؤطرة للاستثمار في الجزائر لاسيما القانون المتعلق بالاستثمار وإعادة النظر في تطبيق القاعدة 51-49 بالنسبة للشراكة مع المستثمرين الأجانب وحصصها في القطاعات الإستراتيجية. هذه المراجعة تندرج في إطار مسعى تحسين بيئة الأعمال وجلب المستثمرين المحليين والأجانب في شتى القطاعات.

ولم تكتف الجزائر بالعمل على تحسين بيئة الاستثمار كأداة جذب للاستثمار الخاص، وإنما عملت الحكومة الجزائرية من خلال مجمعات اقتصادية عمومية، على إقامة مشاريع استثمارية في عدة مجالات حيوية، بالشراكة مع شركات أجنبية كبرى.

شملت هذه المقاربة مشاريع ترمي إلى تدعيم النسيج الصناعي من خلال بعث الصناعة الاستخراجية والتحويلية، تعزيز الإنتاج الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، تطوير النقل بالسكك الحديدية كقطاع خدمات محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا دون إغفال دعم المقاولاتية ودورها في تشجيع الإبداع ونقل التكنولوجيا.

1.IV. نتائج البحث:

من خلال هذه الدراسة تبين أن اغلب الدول الريعانية التي تعتمد على الموارد النفطية تعاني من العلة الهولندية وتسجل تراجعاً في مؤشراتهما الاقتصادية وهذا ما يؤدي بها إلى البحث عن خيارات أخرى من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي، مما يقود إلى الإقرار بصحة الفرضية الفرعية الأولى.

كما أفضت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري مازال مرتبطاً بشكل كبير بقطاع المحروقات لاسيما بالنسبة للصادرات التي مازال يهيمن عليها في حدود 90% من مجملها، وما لذلك من آثار سلبية على باقي القطاعات الاقتصادية وأدائها. وهذا يؤدي بنا الى الحكم بصديق الفرضية الفرعية الثانية.

أمام هذه الحتمية، تبنت الجزائر مؤخرا مقاربة جديدة لتنويع الاقتصاد الوطني، سواء بتدخل الحكومة مباشرة عبر إقامة مشاريع استثمار استراتيجي وحيوي في قطاعات مختلفة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال تحسين بيئة الاستثمار عن طريق مراجعة النصوص القانونية التي تحكمه وتؤطره. ومنه يمكن الاستدلال بصحة الفرضية الفرعية الثالثة.

إلا أن هذه المقاربة الجديدة حول ترقية الاستثمار لا يمكن تقييم نجاعتها حاليا نظرا لكونها حديثة وبعض المشاريع الإستراتيجية لم تستكمل لحد الآن. لكن من المتوقع ان تساهم بشكل او بآخر في التخفيف من اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية وبالتالي التخفيف من التبعية لهذا القطاع. وهو ما يقودنا إلى صحة الفرضية العامة.

2.17. مقترحات البحث:

على إثر هذا البحث، نقترح متابعة تنفيذ سياسة الاستثمار الجديدة، مع توسيع مختلف مجالاتها، وإعمال مختلف آليات التقييم الذاتي عبر الهيئات الوطنية المختصة، وكذلك التقييم المقدم من طرف الهيئات والمؤسسات الدولية المختصة، مع ضرورة إتباع نظام متابعة صارم لتطبيقها بإقرار نظام عقود النجاعة المبنية على النتائج، مع كافة الأطراف المتدخلة. إضافة إلى تقييم مدى تحقيق هدف التنوع الاقتصادي المنشود.

3.17. آفاق البحث:

نرى أن الدراسات التي ستنصب على تقييم نجاعة سياسة الاستثمار الجديدة وهل ستمكن من تحقيق الهدف المرجو من وراءها، المتمثل في تحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية للقطاع النفطي، ستمثل فرص بحثية واعدة ستمكن من تقديم اقتراحات، ذات بعد أكاديمي وحتى ذات بعد عملي ميداني، الأمر الذي سيسهم في تعزيز سياسة الاستثمار.

٧- المراجع :

المراجع باللغة العربية:

- 1- بن عبید سهام، (2023) دور القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السابع، العدد الأول، الجزائر،
- 2- عبد القادر دربال، مختار دقيش (2011)، نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة الممتدة 1986-2006، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 11،
- 3- عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة (2021)، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة، دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1.
- 4- فاتح خلاف (2021) إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا في مجال الاستثمارات الأجنبية وفقا للقانون الجزائري، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد، العدد 02،

- 5- لغنج مباركة (2023)، الأنظمة التحفيزية كآلية لتشجيع الاستثمار على ضوء القانون 18-22، المتعلق بالاستثمار، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، المجلد 12، العدد 03،
- 6- مجيطنة مسعود (2012)، التسديد المسبق للديون الخارجية: حالة الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية بجامعة الجزائر 03، المجلد رقم 01،
- 7- محمد ابراهيم السقا (2009)، استخدام العوائد النفطية، حالة دولة الكويت، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد رقم 33، الكويت،
- 8- نوري محمد عبيد الكصب (2015)، التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى،

المراجع باللغات الأجنبية:

- 1- Beblawi H and Luciani G (1987), the rentier state, Croom Helm, London;
- 2- Beblawi H (1990), The Rentier State in the Arab World, edited by Giacomo Luciani, University of California Press, Berkely, Los Angeles;
- 3- Gilles DARNOIS (2014), Sharing the oil rent, Editions Technip, Paris ;
- 4- Hélène Conttenet- Djouleh (2003), booms de ressources exogènes et développement manufacturier en Égypte, l'illusion du syndrome hollandais, CERDI, France ;
- 5- Jean Jaque IKAMA (2013), comment partager la rente pétrolière ? Les enseignements d'une expérience africaine, Editions Technip, Paris ;
- 6- Mahdavy H (1970), the patters and problems of economic development in rentier states, the case of Iran Oxford University Press, London;
- 7- Marie Pierre Arzelier (1999), dépenses publiques, ressources naturelles et croissance sectorielle, une comparaison Afrique- Asie , revue économique, volume 49, n°1, France.
- 8- Perla SROUR GANDAN (2013), la stratégie économique du Quater, politiques énergétiques et diversification économique, Confluences Méditerranées, n°84, France ;
- 9- The economist (November 1977), the Dutch disease, zone franc, London;
- 10- T SWAN (1960), Economy control in a dependent economy, economy record, n°36, London;

النصوص القانونية والتنظيمية:

- 1- قوانين المالية في الجزائر الخاصة بالسنوات من 2016 إلى سنة 2026،

- 2- القانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2016،
- 3- القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو 2020، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020،
- 4- القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار،
- 5- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة علامات م "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" وحاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها،
- 6- المرسوم التنفيذي رقم 22-300 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 الذي يحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات غير القابلة للاستفادة من المزايا وكذا الحدود الدنيا من التمويل للاستفادة من التحويل،
- 7- المرسوم التنفيذي رقم 22-301 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 الذي يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار.

البيانات:

بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 19 فيفري 2026.

التقارير:

التقارير السنوية حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، من 2015 إلى 2024، بنك الجزائر.

المواقع الإلكترونية:

- 1- موقع منصة الطاقة المتخصصة (consulté le 14 mars 2026) <https://attaqa.net/2024/06/11/>
- 2- موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري / (consulté le <https://madr.gov.dz/2024/04/24/>) (consulté le 16 février 2026)
- 3- موقع شركة بلدنا القطرية (consulté le 02 mars 2026) <https://baladna.com/ar/corporate>
- 4- موقع الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية / (consulté le 19 mars 2026) <https://www.anesrif.dz/index.php/ar>
- 5- موقع صندوق الشركات الناشئة الجزائرية (consulté le 10 mars 2026) <https://asf.dz/ar>
- 6- موقع المنصة المتخصصة في الشركات الناشئة -ecosysteme-startup (consulté le 10 mars 2026) <https://www.upgrowth.dz/ecosysteme-startup> .algerie-2026